سجون الإخوان في شبوة.. إرهاب يتوحش وأسر تصرخ وتغضب

شبوة «الأمناء» متابعات:

تفتح الشكاوى المتواصلة من أسر المعتقلين في سجون المليشيات الإخوانية بابًا لتوجيه المناشدات بضرورة التدخل لإزاحة النفوذ الإخواني من الجنوب.

أحدث هذه الشكاوى صدرت عن أسرة الشاب على مبارك ناصر العولقي، المخفي قسريًّا منذ عام ونصف العام، من محافظة مأرب، وأودعته معتقل الأمن السياسي الإخواني، ورفضت أوامر النيابة، بإحالته إليها أو تحريره، كما منعت ذويه من زيارته.

أسرة الشاب المعتقل نددَّت باستمرار مليشيا الشرعية الإخوانية في احتجازه في معتقلها للأمن السياسي بمحافظة مأرب.

كما طالبت الأسرة خلال وقفة احتجاجية، نظمتها الأسرة بمحيط مقر السلطة المحلية الإخوانية في مدينة عتق بمحافظة شبوة، بإطلاق سراحه بشكل فوري.

"العولقي" أحد ضحايا الاعتداءات التي تم ارتكابها من قِبل الشرعية الإخوانية، إذ عملت على إنشاء الكثير من السجون والمعتقلات والتي تم إنشاؤها في إطار من السرية، وفيها يتعرض الجنوبيون لأبشع صنوف الاعتداءات على يد المليشيات الإخوانية.

أكثر السجون الإخوانية اكتظاظًا بالمعتقلين هو سجن معسكر الشهداء الذي يقع في مقر القوات الخاصة التابعة للإخوان، ثم سجن الأمن السياسي وسجن مفرق الصعيد وسجن قوات النجدة وسجن شعبة الاستخبارات وسجن البحث الجنائي، إلى جانب عدد من السجون السرية في معسكر الخرمة بمديرية عزان.

وتكثّف الشرعية الإخوانية من جرائم الاختطاف والاعتقال لا سيّما للأشخاص الذين يتحركون على الأرض ضد المليشيات الإرهابية، وأيضًا ضد المناوئين للمليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

وفي الفترة الماضية، سعت المليشيات الإخوانية الإرهابية على إسكات صوت النشطاء القبليين الذين يفضحون تآمر الشرعية وتنسيقها المتواصل مع المليشيات الحوثية، وهو تنسيق زادت مؤخرًا من خلال تسليم المواقع في شبوة للمليشيات الإرهابية.

وتفشَّى قمع المليشيات الإخوانية بشكل كبير في مديرية عتق، حيث أنشأت الشرعية سجونًا سرية يتعرض فيها المعتقلون للانتهاكات البشعة التي تكشف عن وجه الشرعية الإرهابي والمعادي للجنوب.

وفيما يلعب المحافظ المدعو محمد صالح بن عديو دورًا إشرافيًّا على القمع الإخواني بشكل كامل في شبوة، إلا أنّه يتولى بشكل شخصي الإشراف على الجرائم التي يتعرض لها المعتقلون في مديرية عتق.

ما حجم الصراع القائم بين القبائل والهاشميين في صفوف ميليشيا الحوثي؟

«الأمناء» عن ارم:

كشفت وثيقتان عن حجم الصراع القائم بين التيارين الرئيسين في ميليشيات الحوثي، "القبائل والهاشميين" على المناصب العليا لا سيما منصب محافظ محافظة صنعاء.

وتظهر الوثائق، استنكار المجلس المحلي بمحافظة صنعاء، التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثي، "التجاوزات غير الدستورية والقانونية " والتي هدفت إلى إزاحة المحافظ الحالي عبد الباسط علي مهدي "تيار الهاشميين"، مقابل وضع القيادي الحوثي فارس الحباري "تيار القبائل" في ذات المنصب.

وزادت وتيرة الصراع القائم بين التيارين "القبائل، والهاشميين" في الآونة الأخيرة، لتكشف حجم الصراع الداخلي ومساعي كل تيار الاستحواذ على أكبر قدر من تلك المناصب، بعيدًا عما يعانيه أغلب اليمنيين جراء الحرب التي تعصف باليمن منذ 7 سنوات إثر انقلاب المتمردين الحوثيين على الشرعية.

وطورت تيارات داخل جماعة الحوثي من أدوات صراعها لتصل الى مرحلة استخدام القوة في فرض مسؤولين محليين على بعض المكاتب الحكومية، وهو ما مارسه القيادي الحوثي محمد البخيتي الذي تم تعيينه محافظا لمحافظة ذمار – 100 كم جنوب صنعاء- عندما استدعى قوة عسكرية لفرض مدير عام جديد لمكتب الصحة في المحافظة.

وأكدت وثيقة، مطالبات لوزير الصحة في حكومة الحوثيين، بإعادة مدير مكتب الصحة خالد الحجي إلى منصبه، وأدانت تلك الوثيقة "التهجم على مكتب الصحة وفرض شخص آخر في منصب مدير مكتب الصحة".

وينخرط البخيتي ضمن تيار أبناء القبائل الذي يقوده رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط.

فيما يتزعم عبد الكريم الحوثي – وزير الداخلية في حكومة الحوثيين، "تيار الهاشميين" أو ما يعرف محليًا بـ" العقائديين" وهو التيار الذي يرى في السيطرة على مفاصل المؤسسات الرسمية حقًا أصيلًا لكل من ينتمي إلى الهاشميين الذين تتصل جذورهم – وفق قولهم – بالعائلة الهاشمية.

وبدأ تيار الهاشميين بعد 3 أعوام تلت سيطرة المتمردين الحوثيين على صنعاء وانقلابهم على الشرعية، في العام 2014، في خطوات السيطرة على المناصب العليا في المؤسسات الحكومية وصولا إلى المناصب الإدارية لبعض المؤسسات الحيوية في المحافظات الخاضعة لسيطرة الميليشيات.

واستطاع تيار "الهاشميين" أن يحكم سيطرته تمامًا على المناصب العليا في المؤسسات الحكومية والوزارات في حكومة الحوثيين، وهو ما تسبب بصراع مع تيار أبناء القبائل.

الأغذية العالمي: الجوع يهدد ملايين اليمنيين

العاصمة عدن «الأمناء» ريام محمد مخشف:

قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يوم الأحد إن أزمة الجوع في اليمن ازدادت لدى شرائح واسعة من المجتمع المحلي بالتزامن مع ارتفاع الأسعار عالميا والغلاء الناجم عن تدهور أسعار صرف العملة.

وذكر مكتب البرنامج في اليمن في بيان على تويتر أن "أزمة اليمن التي طال أمدها مدمرة لملايين العائلات.. أسعار المواد الغذائية تستمر في الارتفاع، هذا يؤدي إلى ازدياد الجوع".

كان ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قال في 8 نوفمبر تشرين الثاني إن أكثر من نصف سكان اليمن (16.2 مليونا) يواجهون خطر الجوع الحاد مع استمرار الصراع الدامي المستمر في هذا البلد منذ نحو سبعة أعوام.

وقال بيزلي في بيان إن برنامج الأغذية العالمي يحتاج إلى 802 مليون دولار للحفاظ على مستوى المساعدات التي يقدمها خلال الستة الأشهر القادمة. وأشار إلى إن النصف الأول من عام 2022 سيكون "قاسيا" على اليمن الذي يقف على شفا مجاعة بسبب الحرب الدائرة بين تحالف تقوده السعودية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران.

وتشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 20 مليون شخص، أي ما يعادل ثلثي سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليونا، يحتاجون إلى المساعدات.

وتخطى سعر الدولار 1530 ريالا هذا الشهر في أسوأ انهيار لقيمة العملة المحلية في تاريخها ومنذ بدء الحرب في البلاد.

وتسبب تدهور العملة في زيادات حادة في الأسعار وسط عجز الكثير من اليمنيين عن شراء غالبية السلع الأساسية.

وحذر البنك الدولي من اتساع رقعة المجاعة في اليمن، مع استمرار القتال في هذا البلد.

وذكر البنك الدولي في تقرير أصدره في الآونة الأخيرة عن الأمن الغذائي في اليمن أن ارتفاع الأسعار عالميا إلى جانب الزيادة في معدلات التضخم والانخفاض الكبير في سعر العملة المحلية وزيادة تكلفة نقل السلع كان السبب الرئيس في ارتفاع أسعار الغذاء في اليمن.